

«نيران صديقة» تهدد الحكومة الكويتية بعد صمودها أمام «قصف» المعارضة

نواب الموالاتة يطالبون بإقالة سبعة وزراء لعدم تسهيل معاملاتهم



الاستعداد لمعركة غير تقليدية

المعارضة البرلمانية قال أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الصباح مؤخرًا إن الكويت وأهلها خط أحمر ولن نسبح بتجاوزة بأي حال من الأحوال، ولدينا من الإجراءات والخيارات ما يرضع كل من يتجاوز عند حده.

وفي حالات كثيرة سابقة كان اشتداد حدة الخلافات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يؤدي إلى إقالة الحكومة وحل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة. لكن في الحالة الراهنة تم استبعاد هذا الخيار في ظل معطيات تظهر أن المعارضة ستفوز مجددًا إذا تم تنظيم انتخابات مبكرة. ولهذا تحاول حكومة الشيخ صباح الخالد الصمود بأي ثمن، لولا أن خلافها مع النواب المساندين لها يقل كثيرا من هذه الإمكانيات.

أعضاء الحكومات الكويتية المتعاقبة بمن فيهم الوزراء الشيوخ يعانون هشاشة أوضاعهم بين انتهازية المعارضة وابتزاز الموالاتة

وقالت المصادر إن الوزراء الذين يطالب نواب الموالاتة باستبعادهم من الحكومة هم وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي ووزير الصحة الشيخ باسل الصباح ووزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ووزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات رنا الفارس ووزير التربية علي الخلف ووزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايح الشايح ووزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية مشعان العتيبي.

وتبين الحالة الراهنة الوضع الهش لأعضاء الحكومات الكويتية، بمن فيهم الوزراء الشيوخ الذين إنجسوا من نواب المعارضة يمكن أن يسقطهم نواب الموالاتة.

وكثيرا ما يتحدث ساسة وقادة رأي كويتيون عن خلل في الديمقراطية الكويت يجعلها سببا للتعطيل بدلا من أن تكون أرضية للإنجاز والإصلاح وتسريع وتيرة التنمية.

وخلال دورة انعقاد البرلمان التي انتهت مؤخرا تجسّد التعطيل في عدم تمكن البرلمان من عقد جلساته العادية بسبب حدة التجاذب بين الحكومة ونواب المعارضة. ومنذ مايو الماضي تعطلت عدة جلسات برلمانية بسبب عدم حضور الأعضاء سواء بحجة عدم تنسيق النواب معها أو احتجاجا على جلوس بعض النواب المعارضين على المقاعد الامامية التي تخصص عادة للوزراء ورئيس الحكومة.

ولجا نواب عدة مرات إلى الجلوس على مقاعد الوزراء احتجاجا على عدم برجة مناقشة المجلس لاستجابات نيابية قدمت ضد رئيس الحكومة وعدد من وزرائه. وبسبب وصول التجاذبات بين المعارضة التي تشكل الكتلة الأكبر تحت قبة البرلمان وحكومة الشيخ صباح الخالد إلى حد تعطيل عقد الجلسات البرلمانية العادية تحضمت الدعوة إلى جلسات خاصة لـ «تمشية» الأمور المستعجلة. ولتعزيز ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية تم اللجوء في نهاية دور الانعقاد إلى عقد جلسة برلمانية خاصة جاءت عاصفة بدورها واحتل نواب من المعارضة خلالها المقاعد المخصصة للوزراء وبلغ التوتر فيها حدًا تشابه بعض النواب بالأيدي. وتعلينا على حالة التعطيل التي تشهدا الكويت بسبب خلافات الحكومة

الحكومة الكويتية التي تمكّنت من الصمود طيلة الأشهر الستة الماضية في وجه المعارضة البرلمانية القوية ووصلت بسلام إلى عطلة مجلس الأمة على أمل استغلال الفسحة الزمنية التي تتيحها في إعادة ترتيب أوراقها استعدادا للدورة البرلمانية القادمة التي تتوقعها أصعب من سابقتها، تجد نفسها مهددة بخسارة حزامها النيابي بسبب خلافات بين عدد من وزرائها والنواب المشككين لذلك الحزام.

الكويت - تلوح في الكويت أزمة سياسية جديدة بسبب مختلف عن سبب الأزمة القائمة منذ ديسمبر الماضي والمتفعل في الخلافات الحادة بين الحكومة ونواب المعارضة في مجلس الأمة (البرلمان).

فقد انتقلت الخلافات إلى معسكر الموالاتة نفسه عندما اتفق نواب مساندون لحكومة الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح على المطالبة باستبعاد عدد من الوزراء ويعتبرونهم غير متعاونين معهم. ويضع مثل هذا المطلب الحكومة الكويتية في مأزق جديد ويجعلها مهددة بخسارة حزامها النيابي ويحولها إلى «فريسة» سهلة لكتلة المعارضة في البرلمان خلال دور الانعقاد القادم المقرر لشهر أكتوبر المقبل.

فبخسارة النواب المساندين لها لن تتمكن حكومة الشيخ صباح الخالد خلال الدورة البرلمانية الجديدة من تمرير أي تشريع أو قرار. ولن تستطيع التصدي في استراتيجيتها الصمود وعدم الاستقالة التي طبقتها إلى حد الآن بنجاح حيث تمكنت، بفضل النواب المساندين لها ووزرائها الذين هم أيضا أعضاء في البرلمان بحكم الدستور ويجري لهم التصويت تحت قبته، من التغلب على كتلة المعارضة رغم حجمها الكبير (31 مقعدا من مجموع المقاعد الخمسين) وتمرير بعض القرارات الهامة بالنسبة إليها، مثل قرار تاجيل جميع الاستجوابات النيابية الموجهة لرئيسها إلى دور الانعقاد القادم.

وتحدثت مصادر كويتية عن قيام مجموعة النواب المساندين للحكومة بإمكانية اللجوء إلى المجتمع الدولي من أجل تقاسم الضرر وإطلاق حصة العراق المائية حسب الموثائق الدولية. ويأتي كلام الوزير في وقت بدأ فيه العراقيون يشعرون بوفاة شخ المياه مع مضاعفة كل من تركيا وإيران اللتين تنبع من أراضيها أهم الأنهار التي تنجبه صوب الأراضي العراقية في مضاعفة استغلال الثروة المائية وتعبئتها في السودان.

وقال الحمادني «تحدثنا مع إيران وتركيا للاتفاق على بروتوكول تقاسم المياه إلا أننا لم نحصل على إجابة حتى الآن» مشددا على استحالة «أن تبقى

غريفيث ينهي فترة عمله رسميا كمبعوث أممي إلى اليمن بجرده حساب

صالح البيضاني

لها واستمرارهم في التصعيد العسكري سواء في مارب أو من خلال الهجمات على الأراضي السعودية.

وتأتي الفترة الانتقالية في عمل المكتب الإعلامي للمبعوث الأممي إلى اليمن ما يمكن وصفه بجرده حساب لثالث مبعوث أممي في الوقت الذي لم يتم الإعلان حتى الآن رسميا عن هوية المبعوث الرابع الذي ترشح بعض التقارير الإعلامية أن يكون المنصب من نصيب السعودي هانس غرونديبرغ سفير الاتحاد الأوروبي في اليمن.

وذكرت الشفرة الصادرة عن مكتب غريفيث المنتهية ولايته كمبعوث أممي خاص إلى اليمن، بعد تعيينه وكيلا للأمم العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، بالجهود التي بذلها المبعوث وتأكيد على أن «السبيل الوحيد للخروج من الصراع هو التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض» والتحذير كذلك من أن مرور الوقت يهدد فرصة التوصل إلى هذا الحل السلمي انطلاقا من حقيقة مفادها أنه على «مدار النزاع

وتصاعدت وتشظت المجموعات المسلحة والسياسية. وتنامى في غضون ذلك التدخل الأجنبي ولم يتراجع. وما كان ممكنا لفض النزاع قبل سنوات لم يعد ممكنا اليوم. وما هو ممكن اليوم قد لا يبقى متاحا في المستقبل».

ويشير غريفيث في تقريره الأممي الصادر عن مكتبه في اليمن بين عامي 2018 و2021 والتي كتلت كما يقول التقرير بتوقيع اتفاق ستوكهولم في ديسمبر 2018 والذي تم بموجبه وقف إطلاق النار في الحديدة وتبادل إطلاق سراح أكثر من ألف محتجز وأسير في العام 2020.

ويشير التقرير الأممي إلى جهود قام بها غريفيث في خريف عام 2019 أدت للتوصل إلى اتفاق حول مجموعة من الترتيبات المؤقتة لتسهيل دخول سفن الوقود إلى اليمن عبر ميناء الحديدة على أساس استخدام العائدات في دفع رواتب الموظفين. وهو الاتفاق الذي يزعم التقرير أنه أنهى «أزمة نقص الوقود في صنعاء والمحافظات المحيطة بها بشكل فعال».

كما يسלט التقرير الصادر عن مكتب المبعوث الأممي الضوء على الجهود التي بذلها المبعوث عامي 2020 و2021 للتوصل إلى وقف إطلاق النار على مستوى اليمن والشروع في حزمة من التدابير الإنسانية والاقتصادية واستئناف محادثات السلام بين الفرقاء اليمنيين، وفي مرحلة لاحقة حصر تلك الجهود في عدد من النقاط فيما بات يعرف بالخطة الأممية لوقف إطلاق النار التي تشمل إعادة فتح مطار صنعاء ورفع القيود المفروضة على الوصول إلى موانئ الحديدة والالتزام باستئناف المحادثات الشاملة لإنهاء النزاع، وهي الخطة التي تعذر التوقيع عليها نتيجة رفض الحوثيين



رحل قبل قطف ثمرة السلام

إيران وتركيا تدفعان العراق نحو أزمة مياه حادة

وعدم قدرة الحكومات المتعاقبة على حوض مفاوضات جادة على الحصص المائية مع كل من إيران وتركيا. وذكر وزير الموارد المائية العراقي أن «الأزمة ستتفاقم في محافظة ديالى الصوبية مع إيران إذا استمرت الأخيرة بقطع المياه عن أنهر سيروان والكارون والكرخة».

ويرى مراقبون أن العراق يسير بالفعل نحو معضلة في مجال المياه في ظل قلة خياراته إزاء كل من إيران وتركيا، بدليل ما آلت إليه أزمة سد النهضة بين مصر والسودان من جهة، وإثيوبيا من جهة مقابلة.

الأمور دون اتفاق بشأن الإطلاقات المائية مع الدول المتشاطئة».

وستزيد مشكلة شخ المياه من تعقيد أوضاع العراق المأزوم سياسيا واقتصاديا وأمنيا والطامح في مرحلة ما بعد الحرب ضد تنظيم داعش للاعمار والاستقرار ولتحسين وضعه الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما لا يمكن أن يتم في ظل ندرة المياه الضرورية للزراعة والصناعة.

ويرى عراقيون أن وصول العراق إلى مستوى الفقر المائي ليس عابدا فقط لأسباب وعوامل طبيعية وجغرافية قاهرة، ولكنه أيضا نتيجة لضعف الدولة

بإمكانية اللجوء إلى المجتمع الدولي من أجل تقاسم الضرر وإطلاق حصة العراق المائية حسب الموثائق الدولية. ويأتي كلام الوزير في وقت بدأ فيه العراقيون يشعرون بوفاة شخ المياه مع مضاعفة كل من تركيا وإيران اللتين تنبع من أراضيها أهم الأنهار التي تنجبه صوب الأراضي العراقية في مضاعفة استغلال الثروة المائية وتعبئتها في السودان.

وقال الحمادني «تحدثنا مع إيران وتركيا للاتفاق على بروتوكول تقاسم المياه إلا أننا لم نحصل على إجابة حتى الآن» مشددا على استحالة «أن تبقى

بغداد - تنطوي مشاركة إيران في جانب تركيا في تعميق أزمة المياه في العراق على مفارقة صادمة لشرائح واسعة من العراقيين بالنظر إلى كون «الجمهورية الإسلامية» تقدم نفسها كحليفة لبلدكم في ظل النظام القائم فيه بقيادة أحزاب شيعية تقيم علاقات وثيقة بطهران تتجاوز مجرد الصداقة إلى عمل تلك الأحزاب وما يرتبط بها من ميليشيات مسلحة على حماية مصالح إيران ونفوذها في البلد.

وأعلن وزير الموارد المائية مهدي رشيد الحمادني أن الإطلاقات المائية من إيران باتجاه بلاده بلغت صفرا، ملوفا